به الخصم بل من جهة اخرى كما مرحينئذ لا يلزمنا ما الترمه
الخصم ومن ادعاه اي تعميم التاثير من جهة الايراد فعليه
البرهان فلا يتجه اشكال ابن اعلان الشارح على المصنف
في الطريقة سيما لا يعارض مذهب بمذهب وهذا في الحقيقة
ليس تخصيصا للعمومات الدالة على ان الله تعالى خالق كل
شيء لان المعدوم ليس بشيء عندنا فلا تخصيص لا بعد
الشمول ولا شمول اذ لو شملت القدرة والارادة الامور
الاعتبارية وهما صفتا تاثير ومن لازم الاثر الوجود بعد
الاثر وهي لا توجد في الخارج ابدا للزوم اجتماع الوجود
والاوجود وهذا خلف فلا تخصيص ولا ابطال
للتعميم فانت ترى قد اضمحل الاشكال ورفع الايجاب
والدور والتسلسل مطلقا فان قيل جعل اختيار
العبد وارادته الجزئية من صفات احواله التي هي
واسطة بين المعدوم الصرف والموجود الصرف دون
بقية اخواتها من العلم والقدرة والكلام التي
من المعاني الوجودية المحضة ترجيح بلا مرجح واثبات
امر من غير موجب ومقتض له فاما ان يجعل كلها
اعتبارية او كلها وجودية اطرادا للباب **قلت**
كون رفع الجبر اصلا لا يحتاج من جانب العبد الا الى
جعل ارادته فقط من الامور الاعتبارية لا الى غيرها
ترجيح ظاهر لغير العنيد والمكابر ولكون الوجود اشرف
جعل اختيار العبد وعزمه امرا اعتباريا دون غيره
من صفاته لان الضرورة تتقدر بقدرها فضلا من كون

الترجيح

الترجيح بلا مرجح جايزا عند المتكلمين في الفاعل المختار
مطلقا خلافا للفلاسفة وهذا بالنظر لبعض المحققين
الذين لم يرضوا بالجبر الوسط الذي قال به الاشعري
**واما** على مذهب القايلين به فالصفات المذكورة للعبد
كلها وجودية محضة حادثة **فان قلت** اذا كان ارادة العبد
من صفات احواله المعنوية لم لا يجوز ان يدخل تحت القدرة
والايجاد كصفات المعاني **قلت** قال الشريف زكريا في شرح
الارشاد ما نصه اختلف العلماء فيما اذا خلق الله تعالى في
الجوهر علما ولزم من ذلك كونه عالما هل الفاعل صنع
المعنى والحال اللازمة او فعل المعنى فقط والمعنى هو
الذي اقتضى ثبوت الحال اي هل الصانع خلق العلم والعلم
اقتضى العالمية **مثلا** فقد ذهب بعضهم الى ان المعنى
والحال مقدوران لله تعالى واستدلوا على ذلك بان
قالوا قد قام الدليل على عموم قدرته تعالى وارادته
والقول بان المعنى يوجب حكما او يقتضيه يؤدي الى
ابطال التعميم فبطل القول به ومن المتكلمين من قال
الصانع يفعل المعنى والمعنى يقتضي الحال انتهى **اقول**
والقول بان الصانع يفعل المعنى والمعنى يقتضي الحال
هو تحقيق المقام لجواز تكون الشيء وانتشائه بغير
جعل جاعل في الاعتبارات لان الشيء لا يتوقف لجعل
الجاعل الا بحسب الوجود الخارجي ولذا قالوا الماهيات
غير مجعولة ولا ضرر في ذلك لان العالم
موجود في الخارج وكل موجود في الخارج يحتاج في

Copyright © King Saud University